

نتنياهو يعتذر عن التفريضة التي هاجم فيها رؤساء الأجهزة الأمنية حول هجوم حماس المفاجئ: "لقد أخطأت. أعتذر"

"عندما نكون في حالة حرب، يجب على القيادة أن تظهر المسؤولية، وتقرر القيام بالأشياء الصحيحة وتعزيز القوات بطريقة تمكنها من تحقيق ما نطلبه منها. وأي تصرف أو تصريح آخر يضر بصمود الشعب وقوته. ويجب على رئيس الوزراء أن يتراجع عن تصريحه".

وكتب زعيم المعارضة لبيد: "نتنياهو تجاوز الخط الأحمر. إنه يضعف الجيش". فيما دعا جابي اشكنازي، نتنياهو لحذف المنشور عن صفحته. وبعد الردود العاصفة حذف نتنياهو المنشور.

نتنياهو يعتذر عن اقواله ضد رؤساء الأجهزة الأمنية

وقد اعتذر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في وقت لاحق عن اقواله ضد رئيس شعبة الاستخبارات "أمان" ورئيس الشاباك. وقال نتنياهو: "لقد أخطأت. الأشياء التي قلتها بعد المؤتمر الصحفي لم يكن ينبغي أن تقال وأنا أعتذر عن ذلك. أقدم الدعم الكامل لجميع الأذرع الأمنية. أشد على يدي رئيس الأركان وقادة وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي، الذين هم في جبهة القتال ويحاربون من أجل الحفاظ على البيت".



بنيامين نتنياهو - تصوير: ABIR SULTANPOOLAFP via Getty Images

هو سؤال وجهه مراسل "اذاعة الجيش الاسرائيلي" خلال المؤتمر الصحفي، في الأيام الاخيرة، وكان سؤاله كالتالي: "في الأشهر التي سبقت الحرب، تلقيتم وثائق مكتوبة من رئيس شعبة الاستخبارات حاليًا ورئيس الشاباك بار، تحذر من احتمال متصاعد لنشوب حرب. هل صحيح أنك لم تتطرق الى الرسائل؟ وما الذي فعلته الحكومة تحت قيادتك للاستعداد بشكل أفضل لمثل هذه الحرب المحتملة؟"

ورد نتنياهو قائلًا في المؤتمر الصحفي: "المهمة التي حددتها للجيش الإسرائيلي هي تدمير حماس والتأكد من أن غزة لا تشكل تهديدًا لإسرائيل. ووصفك لما كان قبل ذلك غير صحيح. سمعت أنني أردت أيضًا تقوية حماس. بالطبع لم أرغب في تقويتها، أنا خضت 3 معارك ضدها، بما في ذلك تصفية قادتها، وكانت هذه الإجراءات كبيرة. لقد أضعفت قدرات حماس ومنعتها من أن تصبح أقوى. لم يكن ذلك كافيًا. والآن نحن عازمون على إكمال المهمة، وسنكملها".

نتنياهو يحذف المنشور عن صفحته

على صعيد متصل، اثار منشور نتنياهو عاصفة من ردود الفعل في الحلبة السياسية الاسرائيلية. وقال بيني غانتس

نفي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تلقيه أي تحذيرات بشأن نية حركة حماس بتنفيذ هجوم مفاجئ، ملقياً باللوم في فشل توقع الهجوم المباغت وغير المسبوق على عاتق الاستخبارات وجهاز الامن العام. وفي معرض رده على اسئلة الصحفيين، في الأيام الاخيرة، رفض رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تحمل مسؤولية الفشل الذي أدى إلى الهجوم المفاجئ الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهاجم رئيس الحكومة، في الأيام الأخيرة، رئيس شعبة الاستخبارات "أمان" أهارون حاليًا ورئيس الشاباك "رونين بار"، في منشور، على صفحته X (تويتر سابقًا) وعلى تلغرام. وكتب نتنياهو: "خلافًا للادعاءات الكاذبة، لم يتم تحذير رئيس الوزراء نتنياهو تحت أي ظرف من الظروف وفي أي مرحلة من نوايا الحرب من جانب حماس". وذكر نتنياهو على وجه التحديد رؤساء الأجهزة الاستخباراتية، وقال في منشوره: "على العكس من ذلك، فإن جميع المسؤولين الأمنيين، بما في ذلك رئيس شعبة الاستخبارات ورئيس الشاباك، قدروا أن حماس تم ردها وانها تتجه للتسوية". وتابع: "هذا هو التقييم الذي تم تقديمه مرارًا وتكرارًا إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من قبل جميع قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات، بما في ذلك حتى اندلاع الحرب".

السؤال الذي سبق منشور نتنياهو الليلي

وأفادت وسائل اعلام عبرية، بان خلفية المنشور الليلي لنتنياهو

في ظل الانتقادات: سموتريش يعلن عن تشكيل طاقم لإدارة ميزانية الحرب

● الخبير الاقتصادي إياد أحمد: "خطة

التعويضات تعطي الحل للأجيرين لكنها لا تعطي

الحل الكافي لأصحاب المصالح التجارية"

بعد الانتقادات التي طالت وزارة المالية وطريقة ادارتها للأموال في ظل الحرب الدائرة منذ أكثر من 3 أسابيع، أعلن وزير المالية بتسلئيل سموتريش عن تشكيل طاقم خاص برئاسة مدير عام الوزارة شلومي هيزلر، لإدارة ميزانية الحرب. يأتي ذلك، في الوقت الذي ينتظر ان تقوم الحكومة بنشر المذكرة القانونية للمخطط الجديد لمساعدة وتعويض المصالح التجارية، المتضررة من الحرب وتبعاتها المختلفة. ويقول الخبير الاقتصادي إياد أحمد، وهو مدقق حسابات ومحاضر في كلية "سيبر" وجامعة "بن غوريون"، في حديث ادلى به لصحيفة بانوراما: "هناك انتقادات للخطة الأولى للتعويضات لأنها لا تكفي من أجل تعويض أصحاب المصالح التجارية ولا تعطي الحل الكافي لهم وخاصة بكل ما يتعلق بإخراج العمال الى عطلة مدفوعة، ففي الخطة الأولى للتعويض كان السقف الأعلى للتعويض 300 ألف شيقل فقط، وهذا الرقم لا يكفي لتعويض أصحاب المصالح التجارية وهناك انتقادات على التأخير في إقرار خطة التعويض التي لم تقر حتى الآن".

وحول المخطط الجديد للتعويضات، أوضح الخبير الاقتصادي إياد أحمد لصحيفة بانوراما: "الخطة الاقتصادية تعتمد على ثلاثة مسارات، الأول إخراج العمال الى عطلة غير مدفوعة، يحصل خلالها العمال على مخصصات البطالة من التأمين الوطني، المسار الثاني تعويض أصحاب المصالح التجارية عن المصروفات الثابتة بنسبة 20-22% حسب الضرر التجاري للمصلحة التجارية في دورتها الثابتة والمسار الثالث هو تعويض أصحاب المصالح التجارية عن أجور العمال، فالحكومة لا تريد أن تكون موجة كبيرة لإقالة العمال، لذا هناك مسار آخر أيضا لأصحاب المصالح التجارية الذين استمروا بتشغيل العمال ودفع المعاش لهم، حيث سيتم دفع 75% من التعويضات لهم حسب الضرر الذي تعرضت له المصلحة التجارية".

وتابع الخبير الاقتصادي إياد أحمد بالقول لصحيفة بانوراما: "من فقد مكان عمله فهناك خطة بالحصول على مخصصات بطالة، وبرأيي اليوم أن الخطة ممكن أن تعطي الحل للأجيرين، ولكنها لا تعطي الحل الكافي لأصحاب المصالح التجارية لأن التعويض غير كامل للأضرار التي تعرضت لها المصلحة التجارية".



بتسلئيل سموتريش - تصوير: GIL COHEN-MAGENAFF via Getty Images

وزير الداخلية موشيه أربيل يقرر تحويل الميزانيات المجددة للسلطات المحلية العربية دون انتظار موافقة سموتريش

ميزانيات كانت مخصصة للسلطات المحلية العربية، والتي صادقت عليها حكومة بينت - لبيد، وتصل قيمتها الى 200 مليون شيقل، وهو ما أثار حفيظة السلطات المحلية العربية واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، الذين قاموا بعدة خطوات احتجاجية، من بينها الاضراب، والتظاهر أمام المكاتب الحكومية في القدس، وهددت السلطات المحلية العربية في حينه بعدم افتتاح العام الدراسي الجديد، الا انه تم وقف هذه الخطوات الاحتجاجية بعد حصول السلطات المحلية العربية على وعود من وزارة المالية والحكومة بتحويل الميزانيات بعد اشتراط الوزير سموتريش "وضع منظومة رقابة لتتبع كيفية صرف هذه الأموال وضمان عدم وصولها الى منظمات إجرامية".



الوزير موشيه اربيل -تصوير الكنيست

"سموتريش يرفض إعطاء ضوء أخضر لوزارة الداخلية"

من جانبه، قال عضو الكنيست د. احمد الطيبي خلال جلسة اللجنة المالية البرلمانية "أن الوزير سموتريش يرفض إعطاء ضوء أخضر لوزارة الداخلية، لتقديم الميزانيات للسلطات المحلية العربية، رغم ان الظروف الحالية هي ظروف طوارئ وحرب". وتابع د. الطيبي: "لا يوجد سلطة محلية لا تريد ميزانيات طوارئ، والأموال "محفوظة" في وزارة الداخلية، التي يمنعها وزير المالية من تحويل هذه الاموال للسلطات المحلية العربية". واستطرد د. الطيبي: "يكفي مع هذا التصرف في هذه الاوقات".

من شهادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

أبلغ وزير الداخلية موشيه أربيل، وزير المالية بتسلئيل سموتريش، منتصف الأسبوع، "انه في ظل الحرب، فقد أصدر تعليماته لتحويل الميزانيات المجددة للسلطات المحلية العربية، بشكل فوري". يأتي ذلك، على الرغم من اتفاق سابق بين أربيل وسموتريش يتم وفقا له تقديم الميزانيات للسلطات المحلية بعد الحصول على موافقة سموتريش.

"أزمة مالية من قبل بدء الحرب"

وجاء في رسالة أبرق بها أربيل لسموتريش "ان السلطات المحلية العربية تمر بأزمة مالية، حتى من قبل اندلاع الحرب، وهي تواجه حاليا صعوبات أكبر بسبب حالة الطوارئ". كما جاء في الرسالة التي كشفت عنها مصادر إعلامية "أن التوجهات المتكررة لمكتب وزير المالية، منذ بداية الحرب، لم تأت بنتيجة، لذا قرر الوزير أربيل اتاحة المجال أمام تقديم الميزانيات المجددة، بدون انتظار حصوله على موافقة من وزير المالية، وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات الطوارئ في السلطات المحلية العربية".

"خطوات احتجاجية"

ويفيد مراسل صحيفة بانوراما أن الوزير سموتريش كان قد قرر في شهر أغسطس / آب الماضي، تجميد